جامعة العربي بن مهيدي .أم البواقي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم الجدع مشترك
د/ لطرش صبرينة المحور الرابع: الأنظمة الاقتصادية
البريد الالكتروني: Sabrina_Latreche21@yahoo.fr السنة الجامعية: 2022/2021

أولا: النظام الرأسمـــــالي

1-مفهوم النظام الاقتصادي:

يعرف بأنه : بمجموعة العلاقات الانسانية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينه.

ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة القواعد والعلاقات والاسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والتقنية من جهة ثانية.

2-عناصر النظام الاقتصادي:

2-1- قوى الإنتاج:

يقصد بقوى الإنتاج جميع العناصر الموجودة في المجتمع، والتي يمكن بواسطتها إنتاج السلع والخدمات؛ كالمورد البشري ورأس المال والأرض، إضافة إلى القدرات التنظيمية ومستوى المعرفة الفنية.

1-2-علاقات الإنتاج

يقصد بعلاقات الإنتاج تلك الروابط التي تنشأ بين الأفراد نتيجة لإشتراكهم في العملية الإنتاجية، والتي تحدد دور كل منهم فيها، ومسؤوليته عما ينشا عنها من آثار، ومن أهم العلاقات تلك التي تحدد الكيفية التي يتم بها إمتلاك أدوات الإنتاج من أرض ورأسمال.

1-3- علاقات التوزيع

يقصد بعلاقات التوزيع تلك المبادئ التي تنظم الطريقة التي يتم بها توزيع الناتج بين المساهمين في العملية الإنتاجية وتحدد نصيب كل منهم في الإنتاج، وتبنى علاقات التوزيع في جميع النظم الاقتصادية على أساس تحقيق العدالة والرفاهية لأفراد المجتمع.

ترتبط علاقات التوزيع ارتباطا كبيرا بعلاقات الإنتاج، حيث أن علاقات الإنتاج في أي نظام اقتصادي إنما تعكس علاقات التوزيع التي تسود فيه إلى حد كبير، فإذا كانت علاقات الإنتاج السائدة علاقات فردية فإن علاقات التوزيع ستكون بدورها فردية، أما إذا كانت علاقات الإنتاج جماعية فإن علاقات التوزيع بدورها ستكون جماعية كذلك.

3-أهداف النظام الاقتصادي:

- تحديد الحد الأقصى من الكفاية الإنتاجية في استخدام الموارد الاقتصادية؛
- تحديد الحد الأقصى من الاستقرار الاقتصادي لتفادي الأزمات الاقتصادية؛

- تحقيق الحد الأقصى من النمو الاقتصادي،
- تحقيق الحد الأقصى من المساوات في توزيع الدخول؛
- تحقيق مستلزمات التبادل الاجتماعي والاقتصادي بين أفراد المجتمع.

4-تقديم النظام الاقتصادي الرأسمالي

قام النظام الرأسمالي على أشلاء النظام الاقطاعي الذي حكم أوربا في القرون الوسطى، حيث كما ذكرنا سابقا فقد بدأ نفوذ التجار يكبر على حساب الاقطاعيين مما أدى إلى تكون رأس المال لديهم بفعل النشاط التجاري، ولقد امتد نشاط هؤلاء التجار ليكون نواة النظام الرأسمالي (الرأسمالية التجارية)، حيث تحول الرأسمال التجاري إلى النشاط الصناعي متحالفا بذلك مع الملوك للإطاحة بأركان الإقطاع، وبذلك تكونت الدولة الإقليمية المركزية، ومع الاكتشافات والتجارة مع العالم الثالث ونهب خيرات هذه الدول ارسيت دعائم الثورة الصناعية وتحول بذلك الرأسمال التجاري إلى رأسمال صناعي وأصبحت التجارة تابعة للصناعة.

5-مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي

هناك مبادئ وسمات أساسية للنظام الرأسمالي تميزه عن غيره من الأنظمة، والتي يمكن ذكرها في الآتي:

- **الملكية الفردية (الخاصة) لوسائل الإنتاج**

تعتبر الركن الأساسي للنظام الرأسمالي؛ إذ في ظل هذا النظام يسمح للأفراد والمؤسسات الخاصة حق التملك والتصرف بوسائل الإنتاج من أراضي ومعامل ومباني ومشاريع تجارية.

- **حرية الإنتاج والاستهلاك**

حيث أن الفرد يملك حرية التصرف بالموارد التي يمتلكها ويقرر نوع النشاط الذي يمارسه بما يلائم ميوله واستعداداته وإمكانياته، كما يسمح النظام الرأسمالي للفرد توجيه فعالياته الاقتصادية في إطار القوانين، حيث أن الدولة لا تتدخل في الحياة الاقتصادية إلا في حدود تعتقد أنها في مصلحة الجماعة وفي إطار حماية المجتمع؛.

- **تحقيق الربح**

يعتبر الربح المحرك الأساسي للفعاليات الاقتصادية، حيث أن كل فرد يسعى إلى تحسين وضعه المادي والمعنوي بالحصول على أكبر قدر ممكن من الدخل، لذلك يختار الفرد النشاط الذي يؤمن له ذلك.

- **المنافسة وسيادة المستهلك**

تقوم الرأسمالية في أساسها على فكرة المنافسة وعدم الاحتكار التي تؤدي بدورها إلى التوازن الطبيعي للسوق، فالمنافسة تتطلب كثرة مصادر الإنتاج والتجارة، وهو ما يعني وجود عدد كبير من المنشآت تنتج وتبيع سلعا متجانسة بحيث يتعذر معها التأثير في سعر السوق

- **جهاز الثمن**

يعتبر الأداة التي تلائم بين حاجات الأفراد وبين الموارد المتاحة، فهو ينقل رغبات المستهلكين إلى المنتجين ليقوم هؤلاء بدورهم بتلبية هذه الرغبات وفق درجة إلحاحها وفي ضوء ما هو متوفر من موارد وهو يؤثر بدوره على أسعار السلع النسبية، سواء سلع الاستهلاك أو الموارد المستعملة في صنعها، فإذا ارتفع الطلب على بعض السلع فإن أسعار هذه السلع سيرتفع على المدى القصير نظرا لعدم قدرة المتوفر منها على تلبية الطلب المتزايد، وهذا الارتفاع سيؤدي إلى ارتفاع الأرباح مما يدفع المنتجين إلى زيادة إنتاجها على حساب سلع أخرى انخفض الطلب عليها وانخفضت أسعارها والربح المتأتى منها كذلك، فجهاز الثمن يشكل حلقة الوصل بين المنتج والمستهلك.

6-عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي

إن الازدهار الذي عرفه النظام الرأسمالي من زيادة في الإنتاج كما ونوعا، وكذا إمكانية الإنتاج بأسعار منخفضة لم يحرم النظام الرأسمالي الحر من الوقوع في الأزمات بين الفترة والأخرى، ومن ذلك يمكن ذكر العيوب التي ظهرت في ظل هذا النظام في النقاط الآتية:

- **الاحتكار**

الاحتكار هو النقيض المتطرف للمنافسة الكاملة، وقد ينشأ الاحتكار نتيجة التطور الطبيعي لبعض المؤسسات والتي تجنح عادة لإبتلاع المؤسسات الصغيرة وإحتوائها وتسخيرها كمصرف لمنتجاتها، كما قد ينشأ بقوة القانون الذي يتم نتيجة اتفاق بين مؤسسة أو شركة وبين الحكومة، حيث تسمح بموجبه الدولة لإحدى المؤسسات بالإنفراد في استغلال واستثمار فرع اقتصادي معين

- **سوء توزيع الثروة**

إن وجود الاحتكار يقود بدوره إلى تمركز وتكدس رؤوس الأموال في أيد قليلة في المجتمع وهذا التمركز يؤدي إلى القضاء على الرأسمالية الصغيرة والحد من حرية الأفراد في التمتع بحريتهم في مجال الإنتاج وحتى الاستهلاك أحيانا؛ لأن الاحتكاريين في مثل هذه الحالة يصبح بمقدورهم التصرف في السوق من حيث كمية الإنتاج ونوعيته وكذلك تحديد الأسعار وفق مصالحهم وليس وفق مقتضيات السوق.

إن تمركز رؤوس الأموال في يد فئة قليلة من المجتمع من شأنه أن يقود أيضا إلى توترات اجتماعية كبيرة، بل حتى قد يؤدي ذلك إلى صراع اجتماعي بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال، وينعكس ذلك على الجانب السياسي أيضا.

- **البطالة والأزمات الدورية**

إن الصورة الجميلة التي رسمها الرأسماليون للاقتصاد مغايرة تماما للواقع، فقد اعتقد منظرو النظام الرأسمالي بأن جهاز الثمن كفيل بإيجاد التوازن في السوق بين العرض والطلب وتحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، إلا أن الواقع يشير إلى أزمات اقتصادية عامة وجزئية تعتري هذا النظام في فترات زمنية مختلفة. والأزمة الاقتصادية هي اختلال التوازن بين العرض والطلب أو بين الإنتاج والاستهلاك مما يقود في النهاية إلى البطالة.

ثانيا: النظام الاشتراكي

في بداية القرن الثامن عشر، ترافق الازدهار الاقتصادي الرأسمالي ببؤس الكادحين، حيث ارتفعت أسعار المواد المعيشية وتضاعفت أسعار الحبوب، وحل الإنتاج الآلي بفعل الثورة الصناعية محل العامل، فنتج عن ذلك ازدياد البطالة وانخفاض الأجور وزيادة حدة الاستغلال من قبل أصحاب المؤسسات الإنتاجية.

من هذا المنطلق بدأت الأفكار والدعوات المطالبة بتحسين أحوال المعيشة وخاصة في فرنسا، حيث طالبت حركة الغاضبين بالمساواة في الحياة المادية، وقد نشرت هذه الحركة في بيان لها قالت فيه: "إن الثورة الفرنسية ليس سوى البشير بثورة أخرى، ثورة أكبر بكثير وأخطر بكثير، ستكون الثورة الأخيرة. إن قانون الإصلاح الزراعي كان أمنية بالنسبة لبضعة جنود لا مبدأ لهم، أما نحن فنسعى إلى شيء أسمى وأعدل هو المال الشائع أو مشاعية الأموال".

وهكذا كان الصراع حادا بين العمال وأصحاب المشاريع الإنتاجية، فقد أدى قيام النظام الرأسمالي والثورة الصناعية إلى إنقسام المجتمع إلى طبقتين هما:

- **الطبقة البورجوازية؛** التي كانت تملك وسائل الإنتاج، وتنتج من أجل الربح وزيادته؛
- **الطبقة العمالية؛** وهي التي لا تملك سوى قوة عملها.

وفي أواخر القرن التاسع عشر ظهرت الماركسية التي تنسب إلى كارل ماركس وصديقه إنجلز، حيث نشرا كتيبا بعنوان "البيان الشيوعي" سنة 1848، والذي يعتبر من أشهر أعمالهما، ولقد بنى ماركس فكره على أساس التخلص من الآثار السلبية للنظام الرأسمالي من حيث أن العمال ينتجون من الدخل ما يكفيهم ويزيد عن احتياجاتهم، ولكنهم يأخذون جزءا ضئيلا من هذا الدخل بينما تذهب النسبة الغالبة لصالح القلة الرأسمالية. ويهدف ماركس من خلال تحليله لفكرة المادية الجدلية والصراع بين طبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا (طبقة العمال)، حيث ينتج هذا الصراع بسبب الملكية الخاصة، لذلك لابد من تغييرها لتصبح جماعية، ويصبح المجتمع يتبع نظاما شيوعيا يختفي فيه الصراع بين الطبقات، حيث تتغير فيه علاقات الإنتاج، ويتم فيه حل المشكلة الاقتصادية للمجتمع بطريقة تعاونية.

2- مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي

يمكن تلخيص أهم مبادئ النظام الإشتراكي فيما يلي:

- **الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج**

إن ملكية وسائل الإنتاج هي العلاقة التي يقوم على أساسها مجمع العلاقات الإنسانية الناشئة عن العملية الإنتاجية برمتها فالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج تعتبر المنطلق الأساسي للنظام الإشتراكي في نظر الإشتراكيين، لأنها تحل التناقض القائم بين العمل الجماعي والملكية الفردية في النظام الرأسمالي، فالنظام الإشتراكي يجمع بين قوة العمل وبين وسائل الإنتاج، حيث يصبح العمال مالكي وسائل الإنتاج والمنتوجات، لذلك فالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج هي وسيلة لتحرير الطبقة العاملة من استغلال الطبقة الرأسمالية.

- **التخطيط المركزي**

إن السمة الثانية للنظام الإشتراكي هي التخطيط المركزي، والذي يعرف حسب شارل بتلهايم بأنه "تخطيط شامل ينظم جميع مجالات التنمية الاقتصادية ولا يقتصر على مشروعات اقتصادية محددة، وإنما يتضمن ويستلزم ترابط وتنسيق قطاعات الاقتصاد الوطني مما يستدعي دراسة على نطاق عام وشامل.

- **تحقيق المنفعة العامة**

في النظام الرأسمالي يقوم المنظمون بمهمة إشباع الحاجات العامة ولكن من منطلق الربح؛ فحيث توجد القدرة الشرائية يمارس الرأسماليون نشاطهم، في حين يمارس النظام الاشتراكي نشاطه لإشباع الحاجات العامة؛ أين يسود قانون "من لا يعمل لا يأكل.

3- عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي

على الرغم من المزايا العديدة التي يتمتع بها النظام الإشتراكي من حيث كفاءته في تنمية الاقتصاد الوطني، ومن حيث عدالته في توزيع الدخل بين الأفراد، وكذا ما يحققه من استقرار اقتصادي، إلا أن هناك بعض العيوب التي تشوب هذا النظام والتي يمكن ذكرها في النقاط الآتية:

- على الرغم من أن النظام الاشتراكي يعتمد على مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العمال على الإنتاج، إلا أن هذه الحوافز لا ترتفع في قوتها إلى درجة حافز الربح في النظام الرأسمالي، ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى وجود نوع من التراخي من جانب بعض المسؤولين أو المشرفين على حسن إدارة المشاريع.
- على الرغم أيضا من وجود قوة الردع لمعاقبة المهملين إلى جانب الحوافز التي تجازي المجيدين، إلا أن هذه القوة أيضا لا تبلغ في درجتها ما يمكن أن يتعرض له المنتج الفرد في النظام الرأسمالي.
- كذلك في النظام الإشتراكي تتجمع سلطة اتخاذ القرار في أيدي مجموعة قليلة من المخططين، لذلك فإن أي قرار خاطئ تصدره هذه السلطة يمكن أي يكون له آثار سيئة على المجتمع ككل، على العكس من ذلك ففي النظام الرأسمالي نجد أن أي قرار سيئ لمنتج ما يكون له نفس الآثار السيئة من حيث شمولها؛ أي أن الفرد المنتج وحده من يتحمل نتيجة قراره.

- إضافة لما سبق فإن أهم ما قد يتعرض له النظام الإشتراكي من عيوب (البيروقراطية) ففي هذا النظام تقوم الدولة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة المشروعات المختلفة في المجتمع والإشراف عليها ومراقبتها، وهذا من شأنه أن يتطلب وجود جهاز إداري ضخم، ووجود نظام للمراقبة الدقيقة والمتابعة المستمرة، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية، وإلى تعطيل الكثير من الإجراءات من ناحية أخرى.

ثالثا: النظام الاقتصادي الاسلامي

1-تقديم النظام الاقتصادي الإسلامي:

لقد تميزت فترة العصور الوسطى في أروبا بظلام فكري وتأخر اقتصادي كبير، وقد كان من أبرز ما حدث خلال تلك الفترة هو بزوغ الحضارة الإسلامية خلال القرن السابع ميلادي التي قامت على قوة العقيدة وانتشرت مع الفتوحات الإسلامية حتى وصلت إلى أجزاء عديدة من أروبا.

انتعشت الحياة الاقتصادية مع انتشار اقتناء العرب للأراضي الزراعية واستقرارهم في زراعتها، فقد تم استعمال الري والذي كان عاملا في خصوبة الأرض، وقد كانت الزراعة هي النشاط الإنتاجي الغالب في مصر وبلاد الشام وشمالي إفريقيا، كما أن أدوات الانتاج الفلاحي ظلت بسيطة حتى أواخر العهد العثماني، حيث تمثلت في المحراث الخشبي والمنجل البدائي والفرشاة البسيطة في الجزائر مثلا.

أما التجارة فقد عرفت أهمية كبيرة خاصة في العهد العثماني من الناحية الاقتصادية وكذلك ناحية التبادل الفكري والعلمي والديني، فبفضلها اكتسب المسلمون خبرات كبيرة وخاصة الحرفية منها، وقد كان يتم التبادل التجاري بين الدولة الإسلامية والدول الشرقية ثم الأروبية.

بالنسبة للصناعة فقد تصدرت صناعة الأسلحة والسفن الطليعة، لأن ظروف التوسع الإسلامي تطلبت ذلك، بالاضافة إلى منتجات صناعية مختلفة اشتهرت بها بغداد والقاهرة ثم دمشق وقرطبة، ثم صناعة الأخشاب والمنسوجات الصوفية والجلدية بالجزائر وخاصة في العهد العثماني، كما تم استخدام المعادن وخاصة الحديد في صناعة الآلات والأدوات اللازمة للزراعة وصناعة الملابس وتشييد المباني.

2- مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي

لقد سعي النظام الإسلامي إلى إقامة مجتمع متوازن يضمن لأفراده الكفاية والعدل والمساواة والحرية، وقد اعتمد على المبادئ الدينية الآتية:

- الدعوة إلى المساواة الجذرية بين جميع أفراد المجتمع، ومحاربة ظاهرة الرق.
- الحرية الاقتصادية في المنظور الإسلامي حق لكل فرد من أفراد المجتمع، ولكن في ظل القيم والمثل الإسلامية خشية الاحتكار والاستغلال.

- يعتبر العمل فريضة وعبادة في آن واحد، فقد حارب الإسلام البطالة ولو كانت بداعي التفرغ للعبادة، وحث على السعي والكسب، وفوض أولى الأمر اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير فرص العمل للأفراد، وذلك كي يتمكن المجتمع من استغلال موارده بالشكل الأمثل، ويوفر لهم حياة كريمة[1].
- الملكية المتعددة (الجماعية)، فالملكية الخاصة مصانة كوسيلة للعمل والكسب وليست للاستغلال، أما الملكية العامة للمجتمع يعني حق التضامن الاجتماعي.
- تشريع الزكاة من أجل تحقيق التوزيع العادل للثروة، وهو ما يجعل المجتمع الإسلامي قائم على التعاون والاحسان وعدم وجود صراع طبقي.
- عوامل الإنتاج هي الطبيعة والعمل ويعتبر رأس المال عنصر غير أصيل ولكنه أمر ضروري، حيث يكون الكسب للعمل وحده الذي يعتبر مصدر الملكية، والإنتاج لا يمثل غاية في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق غاية هي رفاهية الفرد والجماعة.
- مبدأ العدالة الاجتماعية القائم على أساس التكافل العام والتوازن الاجتماعي، حيث يعزز عدالة توزيع عوامل الإنتاج.

3- مظاهر الإقطاعية في النظام الإسلامي

لقد كانت القرى الزراعية في المجتمع العربي قبل الإسلام قرى نصف أرستقراطية، حيث كان السادة يعملون في حقولهم، إضافة إلى تربية الماشية التي كانت هي الأخرى من أشغال السادة والعبيد معا، وبمجئ الإسلام تم سن أول تشريع بشأن الأرض الذي كان يتعلق بالزكاة والخراج، وبعد توسع المجتمع الإسلامي واستيلاءه على الأراضي الواسعة بالعراق والشام ومصر اهتدى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى فكرة المورد الثابت الذي هو الخراج، ليوزعه على جماعة المسلمين المحتاجين، لقد كانت الأمور في البداية قائمة على أساس خدمة الجماعة الإسلامية، ولكن مع مرور الزمن أصبحت الملكية تتطورا سريعا وخاصة بعد اعتقاد بعض الجماعة الإسلامية أنه من الواجب توزيع الأراضي المحتلة على أفراد الجماعة حسب الأسبقيات في الإسلام وهو ما تميز به العهد الأموي، وما لبث هذا التوزيع حتى تحول إلى إقطاعية؛ فقد تملك بعض الأفراد أراضي بالعراق والشام وتركوا عليها عمالها وأخذوا لأنفسهم خراجها فتضخمت بذلك ثرواتهم مما أدى إلى تكوين طبقة من الأثرياء (إقطاعيين)[2].

كذلك من مظاهر الإقطاعية في ظل النظام الإسلامي هو إقطاعية الدولة التي كانت في بادئ الأمر قائمة على أساس خدمة أفراد المجتمع الإسلامي، ولكن مع مرور الزمن وخاصة في العهد الأموي والعباسي ثم من بعده العهد العثماني، أصبحت وكأنها خزينة خاصة برجال السلطة ومساعديهم يتصرفون في أموال الدولة حسب

[1] أنور عبد الكريم، محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 63.
[2] بوقرة رابح، خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 38.

رغباتهم، كما أصبحوا يستولون على الأراضي الخصبة، مما جعل الفلاحون الصغار يعانون عبئا ثقيلا من الإتاوات والخراج، وهو ما أدى إلى خلق طبقة مستغلة لعمال الأرض ووضح بروز معالم الطبقية وبروز الاقطاعية في نفس الوقت.

د/ لطرش صبرينة
البريد الالكتروني: Sabrina_Latreche21@yahoo.fr

أسئلة للتقييم

1- ماهي مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي؟

2- ماهي مبادئ النظام الاقتصادي الإشتراكي ؟

3- اذكر باختصار عيوب النظام الرأسمالي؟

4- ماهي عيوب النظام الاشتراكي؟

5- قدم باختصار النظام الاقتصادي الإسلامي؟